

لا يكون اعارة بل يكون اجارة فاسله حتى لو سكنها يجب اجارته  
في باب العطف من كتاب الهبة في التثنية الاجارة اذا اصبحت الى  
منفعة الرابح فالذي يرضى خولها رده في هبته اذا قال وقت ملك  
من ثم هذه الروايات بل هي يكون اجارة بخلاف ما لو اصبحت الى المنافع  
ولفظ الشر او الفرض وبين الفصل في اول اجارة الواقف ذكره  
على ان يسكنها ويرمها ولا اجاره فهو عار يتركه بشرط الاجارة  
فان المربة لبقية الارز وتوقعه المستعان على المستوعر في اجارة  
الروايات قال المحلل اجارة هذا الى بيتي او قال الخياط خطا ان كان الخياط  
معه وبان لا يخط باجر او اجال معروفا يجب له في ذلك في خلو طلاق  
شرح انه في دفعه الى قماره في القصر فلم يدرى له اجاره بل يجرها  
في الكتاب وفي غير روايات الاصول فيها ثلاثة اقول على قول ابي حنيفة  
مشروع وعلى قول ابي يوسف كذلك الا ان يكون له خطا وهو ان يكون له  
يدفعه كونه في القصة بالاجرة عادة وعلى قول المحلل ان يتخذ كاتبا واد  
وانتصب لاجل القصة بالاجرة يجب ولا فلا قال خولها رده وعليه  
الفتوى وفي تكاح النوازل دفعه الى قماره في القصر ولم يدرى له اجاره  
يجل على الاجارة لكان الثابت ان اجارة اجارة اجارة اجارة  
قال اجارة في وقت موثي لان هذا والاول سوا اوله لا يصح له  
الثابت يبتل اجارة بخلاف الا بشرط الى حالة الموت في النكاح  
اذا قال اذا جاء راس الشهر فقل اجارة هذا الذي هو في اجارة  
ابي لنت رجما انه وان كان فيه تعلقي وهذا حسن وهو قول ابي بكر  
الا سكاى والفتوى ابي لنت رجما انه لا فرق بين هذا وبين قول ابي حنيفة  
هذا الذي هو في وقت موثي لان اجارة مصانفة وقال ابو القاسم الصفار  
الاول باطل لان تعلقي خطا وثان صحيح اجارة من اجارة  
بأنه يتعقد العقد عند راس كل شهر وكل واحد من اجارة اجارة  
عند تمام الشهر فلو اجارة من اجارة هذا الذي هو في اجارة

الاجارة بشرط في اجارة الفتاوى في باب النفقات اذا اجارة  
مضافة مثلا في صفر وهو يبيع المرحم فباع قبل مجي ذلك الوقت  
شخص لا يمتد اجاره في رهن الجامع ان فيه وايش والغنى على ان  
ينفذ وتبطل اجارة المغيبة ولو اجارة مكان البيع لكان يكون في اجارة  
شرح الفتاوى وذكره في باب النفقات في شرح الاجارة الاصح  
ان الاجارة المضافة لان مه قبل وقتها والله كالبيع استباح  
والقروي ذكره في الرواية عن محمد في باب الاوقات ولم يدرى ان  
الاخرى عنها اذا اجارة مضافة في بيع الاجر المحال واجارة مضافة  
هل يتعطل البيع والاجارة الثانية حتى تبطل المضافة في قول خولها رده  
في الاجارة عن محمد بن زيان في رواية نهار وتبطل الاجارة للنفقة  
لان اجارة المسافر اذا قال حاله فينقل اليه والاجارة الثانية كما ثبت  
حق المسافر الاول ويبدو في رواية لا ينفذ لان خولها رده  
ان لم يبتل يجوز ان يبتل ثابت للمحال في اول اجارة المنتفاه  
قال في حاشية دار الفقه راس الشهر بعشر ثم اراد يبعها قبل  
بم راس الشهر في راس له ذلك الامن عز لا اجارة حقا كما عند  
راس الشهر ذكره في راس الشهر في راس الشهر في راس الشهر في راس الشهر  
عند ابي حنيفة في راس الشهر في راس الشهر في راس الشهر في راس الشهر  
فمن حينه وتنفذ الاجارة ان جاء عند الوارث في راس الشهر في راس الشهر  
عليه بعد بقاء او خرج في هبته قبل غلر رجعت الاجارة على حالها  
وان رجعت اليه يملك مستقبل بطلت الاجارة ولهذا في الاجارة افضل  
العذر وقال في النوازل قال في اجارة في راس الشهر في راس الشهر  
ثم اجارة اليوم من اجارة في راس الشهر في راس الشهر في راس الشهر في راس الشهر  
الاول نفذ الاجارة وقال ابو القاسم في راس الشهر في راس الشهر في راس الشهر في راس الشهر  
الا اجارة المضافة لا ينفذ في حق الاخر حتى لو اضاها في راس الشهر في راس الشهر  
يلزمه ان يسلم الى الثاني بخلاف البيع الى ليل على هذا في راس الشهر في راس الشهر

ان